

# مستقبل النمو الاقتصادي في الاردن

أوراق العمل في لقاء منتدى السياسات الاقتصادية  
الذي عقده المركز الإنمائي الأردني  
عمان، ١٣ / ١٠ / ١٩٩٩



تحرير: د. تيسير عبد الجابر

A 01 - 00574

## المحتويات

- ٥ ..... المركز الإنمائي الأردني
- ٧ ..... منتدى السياسات الاقتصادية
- ٨ ..... مستقبل النمو الاقتصادي في الاردن  
د. محمد سعيد النابلسي
- ٢٣ ..... كلمة د. تيسير عبد الجابر
- ٢٦ ..... موجز حول برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٩ - ٢٠٠٢)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
( ٢٠٠١/١/٧٦ )

٣٣٨٩٥٦٥

عبد الجابر تيسير

مستقبل النمو الاقتصادي في الاردن / تيسير عبد

الجابر - عمان : المؤلف . ٢٠٠١

( ٣٢ ) ص

رأ (٢٠٠١/١/٧٦)

المواصفات // الاقتصاد الاحوال الاقتصادية / الأردن /

- تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

## المركز الإنمائي الأردني

### توجه المركز

يتوجه المركز الإنمائي الأردني، الذي يعمل كمؤسسة خاصة لا تستهدف الربح، نحو توعية المجتمع المدني وبخاصة المرأة، وتدعيم اسهامه الايجابي في وضع السياسات الاقتصادية السليمة وفي القضايا العامة الاخرى.

### ادارة المركز

- ١- تتولى ادارة المركز السيدة هند عبد الجابر رئيسة الاتحاد الوطني لصاحبات الاعمال والمهن ومديرة دائرة المرأة والتنمية، مؤسسة نور الحسين سابقا.
- ٢- يتعاون مع المركز عدد كبير من الباحثين والمختصين في مختلف الحقول الاقتصادية والادارية والاجتماعية يعملون على مشاريع دراسية واستشارية محددة وبشكل غير متفرغ.
- ٣- يتعاون المركز مع بيوت خبرة اردنية وعربية واجنبية.

### انشطة وخدمات المركز

- اعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية بما في ذلك دراسات المرأة.
- اعداد وتنفيذ برامج التدريب المتخصصة في المجالات الاقتصادية والمرأة.
- عقد الحلقات والمؤتمرات والندوات الاقتصادية.

- دراسة السياسات والاجراءات الاقتصادية بما في ذلك قضايا البطالة والفقير والبيئة والشباب والمجتمع المدني.
- اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية للمشاريع.
- تقديم الاستشارات التسويقية والادارية والتنظيمية بما في ذلك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون مع المنظمات والهيئات الاردنية والعربية والدولية في اعداد ملفات ووثائق المشاريع وتقييمها ومتابعتها.
- ادارة منتدى السياسات الاقتصادية.

## منتدى السياسات الاقتصادية

منتدى السياسات الاقتصادية هو احد أنشطة المركز الانمائي الاردني الهامة. يرأسه معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي، الرئيس التنفيذي لشركة الثقة للاستثمارات الاردنية ومحافظ البنك المركزي الاردني سابقا، وينوب عنه معالي الدكتور تيسير عبد الجابر، عضو مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية والامين التنفيذي للجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) سابقاً. ويشارك في لقاءاته نخبة من المختصين في القطاعين العام والخاص لبحث ومناقشة القضايا الاقتصادية التي تمّ الاردن والمنطقة.

### اهداف المنتدى

- ١ - بحث القضايا الاقتصادية التي يواجهها الاردن وتبادل الرأي حولها سواء كانت تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية او بالتشريعات الاقتصادية او بالعلاقات الاقتصادية الدولية.
- ٢ - التوصل من خلال البحث والمناقشة الى اقتراحات محددة حول السياسات الاقتصادية والاسهام في المواقف التي يتبناها الاردن تجاه القضايا الاقتصادية المطروحة.
- ٣- العمل كمنبر يشترك فيه المجتمع المدني في تكوين الراي العام والتأثير على متخذي القرارات تجاه القضايا الاقتصادية وبما يخدم المصلحة العامة.
- ٤ - بحث قضايا اقتصادية مستقبلية واعداد الدراسات المتعمقة حولها.

## مستقبل النمو الاقتصادي في الاردن

د. محمد سعيد النابلسي

في الحقيقة كنت افضل ان يكون عنوان هذه الورقة "ملاحظات حول النمو الاقتصادي في الاردن ماضيا وحاضرا"، اكثر مماؤكد البعد المستقبلي في هذا النمو. ذلك لان معظم ملاحظاتي تصب في هذا الاتجاه ولا تحاول ان تستشف مستقبل النمو الاقتصادي الاردني. غير انه اذا كانت قراءة الماضي الاقتصادي عبر عقد ونصف من الزمن توحي بساي شبيء فانها تفيد في طرح اسقاطات مستقبلية حتى ولو اقتصر الامر على بضع سنوات قادمة. وقبل الدخول في اية استقرارات وتكهنات حول النمو الاقتصادي فاني اود قبل كل شيء ان اقدم بعض الايضاحات عما نقصد بتعبير "النمو الاقتصادي".

### أولاً:

نطاق البحث: مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه

لا تهدف هذه الورقة بالتأكيد الى الخوض في مفهوم "النمو الاقتصادي" لان ذلك يقودنا الى استعراض العديد من الامور التي يتعرض لها تعبير النمو الاقتصادي. فهذه الورقة لن تعرض الى نظريات واقتصاديات التنمية الاقتصادية اذ ان هذا يحكم المواضيع الاكاديمية التي سادها تغير مستمر وتطوير لا يقف عند حد. ولربما ان البحث سيقودنا عندئذ الى استعراض يدخلنا في متاهة واسعة من النظريات الاقتصادية العلمية حول موضوع معقد ومتشابك في معاييره الاقتصادية والاجتماعية وتطورات الحضارية. واستطرادا لهذا الاتجاه لن تدخل الورقة في بحث معايير التنمية العامة بما في ذلك التنمية البشرية بمفهومها الواسع المتضمن معايير التعليم والصحة والقدرات الاستهلاكية وهي امور عامة مثل مستوى الفساد في المجتمع... الخ لان مثل هذا التوسع سيدخلنا في دراسات تتطلب تفرعات على اهميتها تبعدنا عن التركيز على نقطة "النمو الاقتصادي".

كما ان هذه الورقة لن تدخل في بحث فرعي اخر على اهميته القصوى يتعلق بافضلية المعايير التي

سنأخذ بها في ابداء ملاحظتنا حول "النمو الاقتصادي الاردني" فهناك اختلافات واسعة حول طبيعة المعيار التقليدي وهو مستويات النمو في الناتج المحلي الاجمالي وحصة الفرد الاردني الواحد من هذه المستويات. فهناك اختلافات عالمية حول مدى دقة هذا المعيار بسالرغم من تجريده من الابعاد الاجتماعية ذلك لان هذا المعيار مشوب بعيب واضح يخفي وراءه امورا على جانب خطير من الاهمية مثل معايير توزيع الثروة والفقر والبطالة... الخ الامر الذي دفع مؤسسات دولية الى محاولة استنباط معايير جديدة للنمو الاقتصادي تاخذ بعين الاعتبار القدرة الحقيقية للمجتمع على الاستهلاك والادخار ومستوى العيش الملائم Well being. وقد برزت محاولات هامة بهذا الصدد من قبل بعض الاجهزة الاقتصادية والمالية الدولية كاجهزة الامم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

سترکز هذه الورقة اذن على المفهوم البسيط والدارج لمعيار النمو الاقتصادي وهو مفهوم قياس نمو الناتج المحلي الاجمالي وحصة الفرد من هذا الناتج. رغم ادراكنا الكامل لعيوب هذا المعيار الا انه رغم كل التوسعات في مفاهيم النمو الاقتصادي لم يفقد بريقه بعد وما زال هو المعيار الافضل رغم ادراكنا للتحفظات الهامة عليه ولا سيما لجهة قياس مستويات الفقر الحقيقية والنشاط الاقتصادي ومستويات الاستخدام والبطالة في المجتمع الاردني. وفي الواقع ان مثل هذه التحفظات ستزيد من اهمية استنتاجاتنا في نهاية الورقة.

### ثانياً:

المستوى المطلوب للنمو الاقتصادي في الاردن

ليس هناك من حيث المبدأ مستوى او مستويات متعارف عليها ليكون هناك نمو اقتصادي كاف فالموضوع يتوقف تماما على ما اذا كنا نتكلم عن بلد متطور او بلد متخلف وفي جميع الاحوال يجب ان يحقق أي بلد مستوى مقبولا من النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي أي النمو الاسمي بعد تخفيض أي مستوى من معدلات التضخم في ذلك البلد. ولكي يكون هذا النمو مقبولا يجب

ان يتوفر له شرطان اساسيان هما:

١. ان يكون النمو الحقيقي موجبا للاقتصاد الوطني ككل بعد الاخذ بعين الاعتبار معدل نمو السكان في ذلك البلد وذلك للمحافظة على حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي. وبعكس ذلك قد يكون هناك نمو عام للناتج المحلي الاجمالي GDP وبنسبة جيدة ولكن يقل عن نسبة الزيادة في عدد السكان. وبالتالي فان ظاهرة النمو هذه وان كانت موجبة بالنسبة العامة الحقيقية فانها تبقى سلبية بالنسبة للفرد الواحد. فاذا نما الاقتصاد المحلي بنسبة حقيقية قدرها ٢% ونما عدد السكان بنسبة قدرها ٣% على سبيل المثال فهناك تراجع في حصة الفرد الواحد من النمو الحقيقي.

٢. ومن جهة اخرى يشترط في النمو ليكون مقبولا ان يحمل صفة الاستدامة sustainable أي ان يبقى قابلا للاستدامة والتوليد الذاتي للنمو في الاحوال الطبيعية ودون محفزات او عوامل خارجية استثنائية. ولا يعني هذا الشرط بطبيعة الامر ان يتوالى نمو الاقتصاد بمعدلات سنوية محددة كان نقول ان الاقتصاد الاردني يجب ان ينمو نموا حقيقيا بمعدل ٧ او ٨% مثلا وانما يكتفى ان ينمو بمعدلات متغيرة على مدى بضع سنوات، خمس سنوات على سبيل المثال. وبالتالي فان هذا الشرط يعتبر انه مستوفى فيما اذا كانت حصة الفرد الحقيقية وموجبة وشاملة لحصة الفرد الواحد واذا كانت مستدامة على المدى المتوسط او الطويل. وبعبارة اخرى اذا كانت حصة الفرد هذا النمو مقبولة على مدى متواصل. وبهذا المفهوم لا نعتبر على سبيل المثال النمو الحاصل في الاردن خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ مقبولا لانه كما سنرى من خلال هذه الورقة لم يكن مستداما في سياق ما سبقه وما تلاه من السنوات. بل ان هذه الورقة ستثبت ان نمو الاقتصاد الاردني على مدى السنوات ١٩٨٥-١٩٩٨ كان نموا يفتقر الى الشرطين الاساسيين السالفي الذكر. فالاقتصاد الاردني نما خلال هذه الفترة

بمعدل حقيقي دون معدل نمو السكان الذي يقارب نسبة ٣,٥% سنويا. وهو من جهة اخرى قدم نموا سلبيا في حصة الفرد الاردني الواحد وبصورة يغلب الظن انها غير متوازنة. واخيرا فان النمو في الاقتصاد الاردني لم يحقق اي درجة من صفات الاستدامة والقدرة على التوليد الذاتي. ولهذا كله فاننا نعتقد ان النمو الحقيقي في الاقتصاد الاردني لكي يكون مقبولا على مدى خمس او عشر سنوات قادمة يجب ان لا يقل بحال من الاحوال عن وسطي ٥-٦% سنويا كحد ادنى.

ولا بد لنا من الاشارة في هذا السياق الى ان الورقة وما توصلت اليه من استنتاجات خطيرة لم تعد او تحضر في ضوء الهزة العنيفة التي حصلت بعد اكتشاف الاحطاء في ارقام نمو الاقتصاد المحلي عام ١٩٩٦ (وما بعد). ولكنها اعدت في ضوء ما سمعناه وقراناه مؤخرا عن خطط رسمية لتحقيق نمو حقيقي خلال السنوات الخمس القادمة بمعدلات سنوية حقيقية تناهز ٣% فقط، أي دون المعدل العام لنمو السكان. أي في ضوء تطلعات رسمية لتحقيق المزيد من التراجع في حصة الفرد الاردني الواحد من الناتج المحلي الاجمالي بافتراض عدم وجود المزيد من عدم التوازن في توزيع الثروة وكذلك في ضوء ما تعانيه المملكة من هبوط مريع في النشاط الاقتصادي العام.

### ثالثا:

#### حقيقة التراجع في النمو الاقتصادي الاردني خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

أ- تتبع ارقام النمو في الناتج المحلي الاجمالي الاردني منذ عام ١٩٨٥ وحتى نهاية ١٩٩٨ (أي خلال مدة ١٣ سنة) بمخاطر داهم يتهدد مستقبل المجتمع الاردني وحياة العيش الكريم التي يتطلع ابناءؤها اليها في مطلع القرن الجديد، بعد ان تعرضت الى ظروف قاسية جدا خلال عقد ونصف من الزمن في نهايات القرن الحالي. فوسطي النمو الحقيقي خلال الفترة المذكورة لا يتجاوز ٢,٨% وحتى لو تجاهلنا حال المعدلات السنوية للنمو الايجابي والسليبي فان المعدل الحقيقي للنمو بين

مستوى الناتج المحلي الاجمالي في نهاية ١٩٨٥ وفي نهاية ١٩٩٨ يقارب ٣١% فقط بحسب الاحصاءات الرسمية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة. وقد تحقق معظم النمو الذي تم خلال هذه المدة خلال السنوات ٩٢-٩٥، واذا استبعدنا عام ١٩٩٢ حيث تشير الارقام لنمو استثنائي جدا بنسبة ١٧% ولظروف خاصة جدا اهمها تحويل مدخرات العائدين من الكويت والتحويلات الدولية بشكل مساعدات وقروض ميسرة وغير ميسرة، فان معدل النمو السنوي يهبط الى ١٦% فقط أي انه في ضوء الازدياد السكاني يقل عن الحد الادنى المقبول بمقدار ٥٢% سنويا.

ب- وبالنظر الى نصيب الفرد الاردني الواحد من الناتج المحلي الاجمالي فان حصة الفرد التي كانت بمعدل (٧٥٥) ديناراً تقريبا عام ١٩٨٥ اصبحت عام ١٩٩٨ (٥٩٤) ديناراً فقط، أي بنسبة هبوط اجمالية رهيبه قدرها ٢١%. هذا بالإضافة الى هبوط قيمة الدينار بالنسبة للدولار الامريكي بنسبة النصف تقريبا وبالإضافة الى احتمالات ازدياد تفاوت الثروة مما يجعل نصيب الفرد الفقير اشد وقعا وتأثيرا.

ج- اما واقع معدلات النمو في الوقت الحاضر فتشير الى ان التراجع في معدل النمو خلال السنوات ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ هو اكثر ايلاما وقسوة من الفترة ٨٥-٩٨، اذ يقل هذا المعدل عن ١٥% سنويا وان كانت حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي قد تراجعت بنسبة ملحوظة.

د- واذا نظرنا الى السنوات القليلة القادمة بما فيها نتائج هذا العام ١٩٩٩، فان التوقعات الرسمية المتفائلة ترفع وسطي النمو الحقيقي الى ما لا يزيد عن ٣% بالرغم من توقعات الخطة الخمسية الاكثر تفاؤلا والتي اشارت الى امكانية تحقيق معدل ٥-٦% في نهاية السنوات الخمس. وبالتالي فنحن امام فترة سنوات عجاف ايضا لا تتلاءم مع وسطي ٥-٦% سنويا الذي نرغبه لتحسين اوضاع دخل الفرد الاردني الحقيقي، بل يكاد لا يكفيه للمحافظة على مستوى الدخل الفردي الحقيقي. ولا عبرة على الاطلاق بما ترده اوساط مختلفة من ان الامور مالت الى التحسن مؤخرا

فليس هناك في الافق سوى علامات تفيد تحسن بعض المؤشرات الهامة التي ليس لها بالضرورة علاقة بالنمو كمؤشرات احتياطي البنك المركزي او انخفاض العجز المالي للحكومة او تراجع نسبة البطالة.

#### رابعاً:

#### تراجع النشاط الاقتصادي يعزز ارقام التراجع في النمو

اما الحديث عن تضائل النشاط الاقتصادي او الركود او الشلل في الفعاليات الاقتصادية كما نسمع عنه صباحا ومساءً فمؤشراته لا تعد ولا تحصى وهي قائمة للانصاف منذ زمن طويل وقبل وجود هذه الحكومة او سابقتها. اذ يعود هذا الحديث في بدايته الى اوائل عام ١٩٩٥ ويقارب عمره الان اربع سنوات تقريبا. وليس هناك من مؤشرات موضوعية محددة لقياس الركود الاقتصادي وتراجع النشاط ولكن هناك مؤشرات عامة عديدة واهمها في نظري:

أ) تراجع حصة الفرد الواحد من السكان من تجارة الاردن الخارجية أي من مجموع الاستيراد والتصدير. ويتوضح هذا التراجع بصورة جلية اعتبارا من عام ١٩٩٦ اذ هبط نصيب الفرد من ٩٧٥ ديناراً تقريبا الى ٨٤٠ ديناراً في نهاية عام ١٩٩٨ والى اقل من ذلك هذا العام ١٩٩٩ كما يتوضح من الارقام الاحصائية نصف السنوية.

ب) تراجع النشاط والفعالية في سوق عمان المالي. فالرقم القياسي لاسعار الاسهم مرجحا بالقيمة السوقية اذا اعتبرنا عام ١٩٩١ هو الاساس هبط الى مستوى يقارب ١٥٧ في الوقت الحاضر بعد ان تجاوز ١٨٠ في تموز عام ١٩٩٨. كما ان حجم التداول في منتصف عام ١٩٩٩ كان اقل من مليون دينار في المعدل اليومي، بعد ان تجاوز ٢,٨ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٧. كما يلاحظ ان القيمة السوقية مقارنة بالقيمة الدفترية قد هبطت من ضعفين في عام ١٩٩٤ الى ١,٤ ضعفا في نهاية ١٩٩٨. اما القيمة السوقية مقارنة بصافي الارباح (بعد الضرائب) فقد هبطت من ١٨,١ عام ١٩٩٤ الى ١٤ فقط في منتصف عام ١٩٩٩ والى اقل من ذلك في الوقت الحاضر.

ج) واخيراً وبالنسبة الى حوالات الاردنيين العاملين في الخارج فان اجمالي المقبوضات من هذه الحوالات في نهاية عام ١٩٩٨ (البالغ ١٠٩٤ مليون دينار) هو ذات الرقم الذي تأتي من هذا المصدر في نهاية عام ١٩٩٦. وليس هناك من دليل حتى الان على أي تحسن ملموس عام ١٩٩٩، بل ان ازدياد انفاقتنا على مدفوعات العاملين في الاردن يشير الى تراجع واسع في صافي الحوالات من ١٠٢٤ مليون دينار عام ١٩٩٦ الى ٩٤٧ مليون دينار عام ١٩٩٨.

## خامساً:

### هل من اسباب مبررة للتراجع في النمو والنشاط الاقتصادي

ما هي اسباب تراجع معدلات النمو الحقيقية في الاردن عبر عقد ونصف من الزمن واسباب تراجع النشاط الاقتصادي او ما يعبر عنه بالركود؟

#### أ- الاسباب العامة والمؤثرات الخارجية

هناك اسباب عديدة في نظري اسهمت في هذا التراجع منها ما يمكن ان نعزيه للمنطقة بشكل عام كتراجع اسعار النفط الذي اثر تأثيراً مباشراً من خلال الحوالات ومعدلات الاستخدام والتطورات السياسية في مفاوضات السلام واغلاق الاسواق الخليجية نتيجة غزو الكويت. ومنها ما يمكن ان نعزيه الى عوامل محلية كاستمرار التوجه الانكماشى في ظل استمرار التصحيح وهبوط صادراتنا الى العراق وانكماش استثمارات القطاع الخاص في ظل اداء سلبي للسوق المالي.

ان الشيء الواضح هو ان العوامل المحلية تفسر ظاهرة النمو والركود في السنوات الاربع الاخيرة ولكنها تعجز عن تفسير التراجع في النمو الحاصل في النصف الثاني من الثمانينات. وفي هذه الملاحظة نوع من الانصاف لبرامج التصحيح، اذ ان الادعاء بان برامج التصحيح، هي السبب لا ينسجم مع هذا الاستنتاج، بل على العكس من ذلك فان الفترة التي اعقبت برامج التصحيح من عام ١٩٩٢ شهدت نمواً استثنائياً.

فاذا كان الامر كذلك فكيف تفسر ظاهرة التراجع في النمو على المدى الطويل التي تقودنا الى الاستنتاج ان النمو الحقيقي في الاردن اخذ شكل الازمة المزمنة علماً بان الاردن حقق مستويات محترمة من النمو الاقتصادي خلال عقد كامل من الزمن بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٢

#### ب- الاسباب الذاتية والسياسية المحلية

ان السبب الرئيسي لهبوط معدلات التنمية وتراجع النشاط الاقتصادي في اعتقادنا هو ان انفاق القطاع العام اخذ بالانسحاب التدريجي من عمليات الاستثمار والاستهلاك منذ اوائل الثمانينات أي بعد انقطاع التدفق الكثيف من المساعدات المالية العربية. فقد تمكن الاردن من تحقيق معدلات نمو عالية بالارقام الحقيقية في حقبة السبعينات وحتى اوائل الثمانينات. وتبع ذلك توسع هائل في الانفاق العام بشقيه الجاري والانفاق التنموي. وعندما الت هذه المساعدات الى النضوب استعانت الدولة مع الاسف بالدين الخارجي والمحلي لسد الثغرة الناجمة عن وقف هذه المنح والمساعدات. ولكن سياسة تخفيض انفاق الدولة او تمويله بالقروض التجارية ادت الى نتائج سلبية محتمة. ولا اعني بذلك ان القطاع العام كان من الضروري ان يحافظ على بقائه في الساحة بديلاً عملياً للقطاع الخاص، ولكن ما اود ان اقول هو ان اسلوب الانسحاب الذي سيطرت عليه برامج التصحيح كان انسحاباً قاسياً انكماشياً غير متدرج. واذا استمر هذا الانسحاب على هذا الشكل فلا مناص ان تمتد معنا عملية استعادة عافية النمو الى سنوات عديدة قادمة.

ولكيما ندلل على صحة هذا التفسير للتراجع في النمو والنشاط الاقتصادي نذكر ان الحجم الاجمالي للموازنة العامة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٨ نما بمعدل وسطي قدره ٧% في السنة تقريباً مقابل نمو وسطي قدره ١٨% تقريباً بين عام ١٩٧٣-١٩٨٤.

وبصورة خاصة نلاحظ ان الانفاق الراسمي كنسبة من الانفاق الاجمالي تراجع بصورة حادة خلال الفترة المذكورة ٨٥-٩٨ امام تعول الانفاق الجاري على حجم الانفاق الكلي. اذ نلاحظ ان النفقات الرأسمالية (وهي ليست بالضرورة نفقات ائتمانية وان كان معظمها يصنف كنفقات



اثمائية) كانت تشكل حوالي ٣٧% من اجمالي النفقات العامة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٤. في حين انها أصبحت لا تشكل اكثر من ١٨% خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩. ومن جهة اخرى نلاحظ ان المعدل الوسطي لنمو النفقات الراسمالية كان يقارب ٢٠% خلال الفترة ٧٣-٨٤ واصبح هذا النمو بمعدل ٧,٢% فقط خلال الفترة ٨٥-٩٨.

وقد يشار الى ان هذه الارقام تعكس ارقاما تضخمية خلال الحقبة الزمنية الاولى ٧٣-٨٤. الا ان هذه النسب تغطي حقبتين زمنييتين طويلتين تتضاءل فيهما المؤثرات التضخمية. ومن جهة اخرى فان مقارنة حجم الانفاق العام مع الناتج المحلي الاجمالي خلال هاتين الحقبتين تعزز فكرة "الانسحاب الحكومي" اذ تراجعت نسبة الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي من مستوى يزيد عن نصف الناتج الى مستوى جديد في الحقبة الثانية يقارب ٣٧-٣٨% فقط وبذلك تنطبق على فكرة الانسحاب الحكومي الانكماشية فكرة انسحاب المدمنين الذين يعانون من امراض الانسحاب الادماني مما يفرض علينا التفكير بأسلوب متدرج للانسحاب يكفل القدرة على "اعادة التاهيل" وفي الحالة التي نحن بصدها نحتاج الى اعادة تاهيل الاقتصاد الوطني بتدعيم قدرة القطاع الخاص على الحلول محل الدولة في عملية الاستثمار والتنمية المستدامة.

## سادسا:

### مقترحات اولية لتسريع وتائر التنمية : الخط العام

تكرر الحديث وتواتر النقاش عن كيفية الخروج من ازمة واقعا التنموي بشقيها معدلات النمو المتدنية والركود في النشاط الاقتصادي. وفي هذه الورقة لن نحاول ان نرسم اسلوب المعالجة في شمولية وتفصيل اذ ان ذلك يشكل جوهر الطروحات التي تنادي بوضع خطة وطنية متكاملة غير مصبوغة بصبغات برامج التصحيح التي لا تعطي مشكلة التنمية ومستويات النمو والنشاط الاقتصادي الاولوية المطلوبة في برنامج وطني. وانما تركز على معالجة الاختلالات الكلية التي تعيق التنمية عبر مجالات ليست بالضرورة مؤكدة النتائج كبرامج التحرير التجاري الطموحة.

وكذلك فاننا نلاحظ بكل اسف ان ما سمي بالخطة الخمسية الجديدة لم يكن سوى خطوط عامة للسياسات الاقتصادية لا ترتقي الى برنامج طموح يخرجنا من واقعا المتأزم بتسريع معدلات النمو الاقتصادي بمعدلات تحقق ما سميها الحد الأدنى المقبول. فهل من مجال لتغيير واقعا التنموي في الحاضر والمستقبل القريب والتهيئة للخروج من هذه الازمة المزمنة الى رحاب تنمية اسرع تصف بالعمق والاستدامة؟

لا ادعي ان هذه الورقة تقدم الحل السحري لتحقيق هذه الاهداف. ولكن ازعم بان اعادة النظر في توجيهها الاساسي المبني تقريبا على استمرار تاكل دور الدولة التنموي هو امر ليس ضروريا فقط وانما مطلوب بالحاح من دون أي تأثير على سياسة الدولة العامة بالتخلي بثبات واستمرار عن اوليات الاستثمار للقطاع الخاص. والسؤال هو كيف نتوصل الى هذه المعادلة الصعبة؟

اود ان اطرح بداية وبصدد هذه النقطة ان هناك مدرستين من مدارس الفكر الاقتصادي تجاه واقعا التنموي. مدرسة اولى تؤمن ان التصحيح القائم يجب ان ياخذ مداه وان تبقى الحكومة والقطاع العام بعيدة عن اتخاذ اجراءات معالجة استثنائية عن طريق زيادة الانفاق العام لتحريك النشاط الاقتصادي ورفع معدلات التنمية. وهناك مدرسة اخرى ترى ان التصحيح الاقتصادي ضروري بكل ابعاده غير انه لا يكفي لاجراخ الاردن من ازمته التنموية بل لابد من اتخاذ اجراءات فعالة لوضع حد لازمتنا في النمو والركود والبطالة والفقير مع برنامج التصحيح او بدونه. و كاتب هذه الورقة من الاشخاص الذين ينتمون لهذه المدرسة الاخيره أي فكرة المعالجة المشتركة بتنسيق وتكامل بين القطاعين العام والخاص. فبالرغم من قناعاتي الكاملة ان سياسات التدخل من قبل القطاع العام في الثمانينات كانت مشوبه بعيوب موجهه كعيب استثمارات الدولة في كل الاتجاهات والنشاطات بما فيها النشاطات التي يجب ان تترك حصرا بالقطاع الخاص، الا انني على يقين ان رفع مستويات التنمية وتحريك النشاط الاقتصادي في السنوات القادمة لا يمكن ان يتم بنجاح بدون دور اكثر فاعلية للسياسات الحكومية الاقتصادية شريطة ان تبقى هذه الفاعلية ضمن الدور الاساسي وضمن الاستثمارات المقبولة منها وشريطة ان لا تتعارض مع قواعد

اساسية مهمة ضمن سياسات الاصلاح الاقتصادي كسياسة اللجوء الى تمويل الاستثمارات بالعجز المالي او التنمية بالتمويل الاقتراضي الخارجي.

والشكل الذي اتصوره لرفع وتأثير التنمية وتحريك النشاط الاقتصادي وتأمين مرحلة انتقالية بين مرحلة الانسحاب الحكومي الكامل من عملية مزاحمة القطاع الخاص وبين مرحلة تكوين اقتصاد قادر على التنمية المستدامة بقوة دفع استثمارات القطاع الخاص هو وضع برنامج استثنائي انتقالي لثلاث او اربع سنوات قادمة خارج موازنة الدولة تماماً بموارده ونفقاته بحيث يحافظ على توازن الموازنة العادية للدولة. ويقوم هذا البرنامج على اساس تخصيص مبلغ خارج الموازنة لا يقل عن ٥٠٠-٦٠٠ مليون دينار بحيث ينفق منه تنموياً وفي اوجه الاستثمار ذي العائد المجدي والمردود السريع في قطاعات محددة ذات اولويات قصوى كقطاعات الاسكان والصناعة والتعدين والمياه والطاقة وبحيث يتم تأمين موارد مالية من مصادر استثنائية كمورد التخاضعية وتأمين استثمارات خارجية وتمويل الاقتراض المحلي على اسس تجارية.

ان المعالجة على هذا النحو من شأنها تحقيق مضاعفة حجم النفقات التنموية للقطاع العام وتحقيق تحسن فوري في معدلات التنمية والنشاط الاقتصادي. ويكون هذا البرنامج بمثابة فترة انسحاب انتقالية تعمل على استعادة الاجواء المناسبة لاطلاق الاستثمارات الوطنية الخاصة وجذب الاستثمارات الخاصة العربية والاجنبية والتي بدأت تصل الى مرحلة الياس التام من امكانية اعادة زخم التنمية الى الواقع الاقتصادي الاردني. وتكون هذه المرحلة بمثابة معالجة ادمان المدخن بحقنات صغيرة ومتباعدة من مادة النكوتين التي ادمن عليها وهي طريقة متعارف عليها وثابته التأثير طيباً. وسوف نخدم هذه المرحلة الانتقالية كبرنامج وطني للتنمية غايته الاساسية اعادة تاهيل الاقتصاد الاردني.

## سابعاً:

### الملامح العامة للبرنامج الاستثنائي: الاولويات ومصادر التمويل

لن نحاول في هذه الورقة الموجزة رسم ملامح البرنامج الاستثنائي المنشود باي درجة من التفصيل

فهذه مهمة دراسات تفصيلية لبرنامج تنموي وطني سبقت الاشارة اليه، والواقع ان الاسطر القليلة الاتية هي مجرد سرد لافكار سريعة لتكون محل نقاش وحوار واسع يتطلب مزيداً من البحث والتركيز. واذا كانت خطة التنمية التي كشفت عنها المصادر الرسمية مؤخراً اكتفت بتحديد خطوط عامة للسياسات الاقتصادية العامة دون الاشارة الى الطموحات التنموية المطلوبة لاجراء الاردن من ازمة التنمية والركود التي يعاني منها، فان برنامجنا الاستثنائي المقترح يتطلب تحديداً ادق لاهداف الانفاق الاستثنائي ومصادر التمويل الاستثنائية التي يجب ان نتدبرها. فالمطلوب من البرنامج الاستثنائي ان يخصص تمويللاً لبرامج استثنائية في القطاعات التالية:

أ- الاسكان: لم يكن قطاع الاسكان في الاردن في أي وقت من الأوقات مجرد فعالية خاصة مقتصره على القطاع الخاص وانما كان معظم الاوقات فعالية مشتركة بحيث يتناول القطاع الخاص تمويل النشاط السكاني لشرائح المجتمع المتوسطة فما فوق ويتناول القطاع العام في الغالب تمويل النشاط السكاني لشرائح المجتمع المتوسطة فما فوق الى طفرة اسكانية للشريحة المتوسطة فما فوق، في حين ان تمويل القطاع العام ترك النشاط السكاني للطبقات تحت المتوسطة في حالة يرثى لها. ومن هنا نجد ان الوضع السكاني في الاردن ترك الطبقات تحت المتوسطة في المدن والارياف بحالة مؤلمة اسهمت بقوة في انتشار السكن غير الملائم وزادت من الاسكان غير المنظم وغير الصحي. ومن هنا جاءت المبادرة الاخيرة لجلالة الملك المعظم في سبيل دعم اسكان القوات المسلحة ودعم اسكان المعلمين. غير ان الترجمة الآلية لهذه المبادرة من حيث الشمولية والحجم واسلوب التمويل جاءت قاصرة من عدة نواح. فباعتماد ان حجم برنامج الاسكان المطلوب كان من الممكن ان يتجاوز ١٠٠ مليون دينار وان يتم تقديمه باسلوب الاقتراض الميسر جداً وعن

طريق الجهاز المصرفي وبحيث تكفل سداد راس مال القروض وتدعم الفائدة المصرفية بنسبة عالية بدلا من ان تعطى القروض كمنح تقريبا بدون فائدة ومن الخزينه مباشرة. وللحكومة ان تميز تمييزا كبيرا بين كلفة الفوائد بحسب اولويات الشرائح المستفيدة.

**ب- الصناعة والتعدين:** تعاني القطاعات الصناعية المختلفة من صعوبات كبيرة نتج معظمها عن:-

-دراسات جدوى غير كافية او غير دقيقة مبنية في الغالب على امكانيات تسويق تصديري لاسواق غير مستقرة كالصناعات التحويلية التي اسست على اساس التصدير لاسواق مجاورة معينة.

- دراسات جدوى لم تتضمن تقديرات صحيحة للتكاليف.

-ارتفاع التكاليف بسبب الاعتماد على تقديرات خاطئة لاسواق المواد الاولية في الخارج او بسبب عدم الرسملة الكافية وتحمل تكاليف فوائد باهظة اثناء فترة التصحيح في ضوء السياسة النقدية الرامية الى رفع مستوى الفوائد.

وقد ادى هذا الوضع الى تعثر صناعي واسع المدى نتج عنه تراجع حجم الصادرات الاردنية وازدياد حجم البطالة الصناعية.

اما القطاع التعديني فقد شهد خلال السنوات القليلة الماضية نشاطا استثماريا وتصديريا ملموسا الا ان ثروات البلاد الفوسفاتية واصلتها وصناعات البحر الميت واصلتها ما زالت عطشى وتستوعب المزيد من الاستثمارات المجدية، ومن الممكن مضاعفة مردود هذا القطاع باستثمارات محلية من القطاعين العام والخاص ومشاركة هذه الاستثمارات مع استثمارات خارجية على غرار تاسيس شركة البرومين والمغنيزيا وغيرها.

وباعتقادي ان البرنامج الاستثماري الاستثنائي يمكن ان يخطط لضخ ما لا يقل

عن ٢٥ مليون دينار سنويا في مجالات التعدين والصناعة، وان يشمل برنامج هذا القطاع التوسع في دعم الصناعة التحويلية المتعثرة بموجب ترتيبات خاصة عن طريق بنك الائتماء الصناعي يتضمن حوافز اكثر سخاء للصناعة الجديدة ودعمها فوائديا معقولا للصناعات المتعثرة.

**ج- المياه:** ان خطورة الوضع المائي في المملكة موضوع لا يحتاج للشرح والايضاح

وباعتقادي ان هذا القطاع الذي يستلزم برنامجا اصلاحيا واسعا يمكن ان يستوعب من الاستثمارات المشتركة وعلى اساس الخصخصة التي تمت في قطاعي الاتصالات والكهرباء ما يسهم اسهاما جديا في رفع وتيرة التنمية وتحريك النشاط الاقتصادي.

**د- تكييف السياسة الائتمانية والادخارية:** يبدو ان السياسات الرسمية وتوجهات البنك

المركزي قد اقتنعت اخيرا بضرورة تخفيض مستويات الفوائد بعد ان قدرت ان الظروف الاقتصادية الجديدة ومستوى الاحتياطي يبرران تماما هذا التخفيض. ويقدر الانخفاض الحاصل في مستوى الفوائد لدى البنك المركزي بنقطين تقريبا. غير ان هذا الانخفاض لم ينعكس جزئيا حتى الان لدى الجهاز المصرفي. ولهذا فنحن نعتقد ان مستوى الفوائد في ضوء مستوى احتياطات يكفي لاکثر من ستة شهور وفي ضوء انخفاض شديد في مستويات النمو الاقتصادي والنشاط الاقتصادي بحاجة الى مزيد من التخفيض في مستواه، وهو ما نتوقع ان يحدث في القريب العاجل بحيث تخف شهية المشاريع والمؤسسات الاردنية للاقتراض بالعمل الاجنبية. ومن شان تحقيق المزيد من هبوط الفوائد العمل على تحريك السوق المالي الاردني الذي وصل الى مستويات عالية من الضعف والهزال. كما ان من شان تخفيض الفوائد تخفيض كلفة الاقتراض المحلي الحكومي وفتح الباب لاعادة رفع مستوى ارباح البنك المركزي لتسهم بدورها في تخفيض عجز الموازنة.

اما تكييف السياسة الادخارية (والاستثمارية) فنعني به بالدرجة الاولى تكييف سياسات الضمان الاجتماعي لغاية توليد مساهمة فعالة في استغلال موجوداته النقدية المودعة في المصارف لغايات التنمية. ان اصلاح الاطار التشريعي لهذه المؤسسة هو ضرورة ملحة لا مناص منها وبعقدا ان اصلاح المنشود قد تاخر كثيرا. ويمكن ان يتخذ هذا الاصلاح احد شكلين كل منهما له انعكاسات ايجابية واسعة على وتائر نمو الاردن اقتصاديا.

**الشكل الاول** (الاكثر وضوحا) هو اسلوب تخصيص بعض نشاطات الضمان الاجتماعي على غرار تخصية انظمة الضمان والتقاعد التي تمت بنجاح كبير في بعض اقطار اوروبا وامريكا اللاتينية.

**الشكل الثاني** ياخذ شكل فصل اجهزة ادارة الضمان عن اجهزة استثمار اموال الضمان وتطعيم اجهزة الاستثمار بكفاءات القطاع الخاص والمهنية الاستثمارية بافضل الامكانيات. ولا اعتقد ان مؤسسة الضمان لاجتماعي تملك في وقتنا الحاضر من الطاقات الاستثمارية المبدعة التي تؤهل اموال الضمان لان تلعب دورا رئيسيا في تغيير واقعنا التنموي. فالحقيقة ان اكبر وعاء ادخاري في المملكة في شكله الحاضر لا يستطيع ان يقدم للبلاد المساهمة المطلوبة لمجهود التنمية.

كلمة الدكتور تيسير عبد الجابر  
في اللقاء الثاني لمنتدى السياسات الاقتصادية حول مستقبل

## النمو الاقتصادي في الاردن

عمان ١٣/١٠/١٩٩٩

معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي،  
اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،  
ايتهما السيدات، ايها السادة.

اود في بداية هذه الكلمة ان ارحب بكم جميعا لهذا اللقاء الثاني لمنتدى السياسات الاقتصادية وان اشكر معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي على تفضله بتقديم موضوعنا لهذا اللقاء حول "مستقبل النمو الاقتصادي في الاردن" املا ان يكون مجال بحث ونقاش لتمكين الاردن من الانطلاق في مسار النمو المطلوب.

واسمحوا لي ان اقدم بعض الملاحظات السريعة دون ان استبق ما جاء في ورقة الاخ الدكتور النابلسي الموزعة عليكم.

✻ ان الاداء الاقتصادي للدول يقاس بمعدلات النمو السنوية التي يحققها الناتج المحلي الاجمالي فيها والذي هو محصلة جميع الانشطة والقطاعات.

✻ ان نمو الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على الادخار والاستثمار وعلى استغلال الطاقة الانتاجية

النحو التالي:

• اعطاء الصلاحية كاملة لمؤسسة تشجيع الاستثمار في النظر في المشاريع المقدمة والغاء المجلس الاعلى واللجنة الفنية الواردين في القانون.

• ان تكون جميع شؤون تشجيع الاستثمار من مسؤولية وزير مختص ومتفرغ لهذا الغرض.

• ان يشمل الاعفاء قطاعا جديدا وهو انتاج البرمجيات.

• ان يعاد النظر في الاستثناءات الواردة على ملكية غير الاردنيين لتقتصر على مشاريع بعينها وهي الفوسفات والبوتاس حانيا وليس على قطاعات التعدين والمقاولات والتجارة.

٤- تشجيع الشركات والمشاريع على الاندماج بمنحها اعفاءات ضريبية ويسري ذلك على البنوك وشركات التامين والادوية والاثاث وغيرها

٥- ضبط الانفاق العام وتسييد التوظيف في الدوائر الرسمية بهدف تقليص العجز في الموازنة العامة.

٦- تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية لزيادة حجم الصادرات الاردنية وتشغيل مزيد من القوى العاملة الاردنية.

٧- مواصلة الانفتاح الاقتصادي مع العالم بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتفعيل اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بالتعاون مع دول الاتحاد في القطاعات الصناعية والسياحية وغيرها.

٨- تطوير اخلاقيات العمل والسلوك المهني في جميع المجالات بما يتفق مع المستويات المهنية المتبعة في الدول المتقدمة.

احيرا، امل ان يكون في هذه النقاط وفيما سيقدمه معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي اثاره للنقاش. اشكركم وادعو معالي الدكتور سعيد للتفضل بتقديم الورقة الاساسية لهذا اللقاء.

المعطلة. لذا تسعى الدول الى رفع معدلات الادخار المحلي والاستثمار وزيادة كفاءة وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية عموما مع الخارج لاستغلال الطاقات الصناعية والانتاجية المعطلة.

• يتوقف انعكاس النمو في الناتج المحلي الاجمالي على مستوى دخل ومعيشة المواطن على معدل النمو اولا وعلى الزيادة السكانية ثانيا وعلى عدالة توزيع الدخل بين المواطنين ثالثا.

• وقد اختلفت هذه المؤشرات في الاردن منذ عام ١٩٩٦ فتراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي الى اقل من ١,٥% سنويا خلال الفترة ١٩٩٦-٩٨ واستمرت الزيادة السكانية مرتفعة لتبلغ ٣,٥% سنويا وزادت الفوارق في توزيع الدخل.

• ان برنامج التصحيح الجديد للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. الذي اتفق عليه مع صندوق النقد والبنك الدوليين يضع من اهدافه رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تدريجيا من ٢% عام ١٩٩٩ الى ٢,٥% عام ٢٠٠٠ ثم الى ٣,٥% عام ٢٠٠١. وقد يكون هذا الهدف بداية لتحريك النشاط الاقتصادي وتحليصه من حالة الركود الا انه لن يكون كافيا لمواجهة الزيادة السنوية في السكان وفي القوى العاملة الاردنية.

وعليه لابد من تسريع الاجراءات التي يتضمنها برنامج التصحيح الاقتصادي الجديد واستثمار الوقت المتاح باتخاذ السياسات والاجراءات اللازمة.

واود ان اؤكد على السياسات والاجراءات التالية:

١- تخفيض هيكل اسعار الفائدة بما لا يقل عن ١,٥-٢% عن مستواها الحالي وان تلتزم البنوك بهذا التخفيض.

٢- المضي دون تردد في خصخصة شركة الاتصالات الاردنية والملكية الاردنية. وقد اتخذت الحكومة مؤخرا خطوات ايجابية ببيع حصصها في بنك الاسكان وشركات الدباغة والنسيج والخزف.

٣- اعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار ونظام تنظيم الاستثمارات غير الاردنية وذلك على

## جدول (١) بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
٣,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٢	١,٣	١,٠	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%
٢,٤	٢,٨	١,٩	٤,٥	٣,٠	٦,٥	الزيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة%
٤-	٥,٥-	٧,٠-	١٠,٧-	٧,٧-	٧,٨-	العجز المالي قبل المساعدات/الناتج
١,٤-	٢,٩-	٣,٣-	٦,٩-	٣,١-	٣,٢-	العجز المالي بعد المساعدات/ الناتج
٥,٩	٥,٢	٤,٢	٤,٠-	١,٠	٢,٥	التغير في الصادرات السلعية%
٦,٢	٥,١	٤,٠	٦,٥-	٤,٤	١٦,١	التغير في المستوردات السلعية%
٥,٣	٤,٢	٠,٧	٨,٢-	٠,٨	٢٧,٠	التغير في صافي حوالات العاملين%
٧,٢	٦,٦	٦,٠	٧,٦	٧,٨	٠,٣	التغير في عرض النقد بمفهومه الواسع%
١,٤٧٨	١,٣٥٦	١,٠٩٧	١,١٧٠	١,٦٩٤	٦٩٨	صافي الاحتياطات الرسمية (بالمليون دولار)

## موجز حول برنامج التصحيح الاقتصادي

٢٠٠٢-١٩٩٩

د. تيسير عبد الجابر

١. مقدمة

مع قرب فترة انتهاء برنامج التصحيح الاقتصادي السابق نشرت دائرة الاحصاءات العامة حسابات الدخل القومي التي اكدت ما كان يشعر به المواطن من ركود اقتصادي شديد. اذ تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تراجعا كبيرا خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ ليصل متوسط ذلك المعدل الى ١,٥% سنويا بالمقارنة مع ما كان مقدرا ٥-٦%. كما ارتفع عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٨ الى ١٠,٧% (قبل المساعدات) وهو اعلى بكثير مما كان مقدرا. وقد اضطرت هذه التطورات بالاضافة الى ضرورة اعادة جدولة بعض القروض الاجنبية الى ان تعاود الحكومة مفاوضة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول برنامج تصحيح اقتصادي جديد. وهكذا اتفق على البرنامج الذي يعطي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ .

### ٢. اهداف البرنامج

- تحسن تدريجي في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ليصل في السنة الاخيرة للبرنامج الى ٣-٤%
- الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم ما بين ٢-٣% سنويا.
- تعزيز وضع الاحتياطات الرسمية من العملات الاجنبية.

### ٣. اجراءات البرنامج

ويتم تحقيق هذه الاهداف من خلال اجراءات محددة في السياستين المالية والنقدية والاسراع في برنامج الخصخصة وذلك كما هو مبين ادناه.

#### اولا: السياسة الضريبية وادارتها

١. تخفيض الحد الاعلى لمعدل الرسوم الجمركية الى (٣٥) بالمائة وزيادة معدل الضريبة العامة على المبيعات الى ١٢ بالمائة على الاقل.

٢. تقديم مشروع تعديل لقانون ضريبة الدخل لمجلس الامة يتضمن توسيع قاعدة الضريبة وتقليل الاعفاءات.

٣. تقديم مشروع قانون تحويل الضريبة العامة على المبيعات الى ضريبة القيمة المضافة لمجلس الامة.

٤. تقديم موازنة عام ٢٠٠٠ الى مجلس الامة بحيث تتضمن تخفيض الحد الاعلى للرسوم الجمركية على المستوردات الى ٣٠ بالمائة قبل نهاية شهر اذار ٢٠٠٠.

قرار رسمي. يمنع الالتزام باي نفقة جديدة في الموازنة بعد ١٥ كانون الاول من كل سنة مالية بهدف تحسين ادارة الانفاق.

## ثالثا: المراقبة والتقارير المالية

١. انشاء وحدة مراقبة مالية في وزارة المالية لاعداد وتحديث وتقديم التقارير الخاصة بالبيانات المالية.

٢. استكمال العمل الخاص بتبويب وتحديث حسابات الامانات المودعة لدى البنك المركزي والبنوك التجارية.

## رابعا: اصلاح القطاع العام والتخاصية

١. وضع قانون هيئة تنظيم قطاع الكهرباء موضع التنفيذ.
٢. تقديم التشريع الخاص بالشركة المساندة (الملكية الاردنية) لمجلس الوزراء.
٣. قرار مجلس الوزراء بشأن الاستراتيجية الجديدة لخصخصة شركة الاتصالات الاردنية.
٤. الفصل ما بين الموجودات المطلوبة واعداد البيانات المالية المنفصلة والاتفاق على معدلات التعرفة ما بين شركة الكهرباء الوطنية وشركتي التوليد والتوزيع.
٥. تقديم التشريع الخاص بالشركة المساندة (الملكية الاردنية) لمجلس الامة.
٦. منح امتياز لتوليد الكهرباء المنتج من القطاع الخاص..
٧. قرار مجلس الوزراء بشأن استراتيجية التخاصية لشركتي التوليد والتوزيع.
٨. بيع اسهم الحكومة في ما لا يقل عن (١٠) شركات.

## خامسا: اصلاح القطاع المالي

١. تقديم مشروع قانون البنوك الجديد لمجلس الامة
٢. البدء بطرح السندات الحكومية بشكل دوري ومنتظم بأسلوب المزاد.

## جدول رقم (٢) اهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
توقعات	توقعات	برنامج	اولية			
معدل النمو السنوي						
الانتاج والأسعار						
٣,٥	٢,٥	١,٢	٠,٦	١,٥	١,٣	النتاج المحلي الأجمالي بسعر الكلفة الثابت
٢,٥	٣,٠	٢,٠	٣,٥	٣,٦	٢,٣	مخفض الناتج المحلي الأجمالي بسعر الكلفة
٣,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٢	١,٣	١,٠	النتاج المحلي الأجمالي بسعر السوق الثابت
٦,٢	٥,٦	٤,٠	٥,٩	٥,٠	٣,٣	النتاج المحلي الأجمالي بسعر السوق الجاري
٢,٤	٢,٨	١,٩	٤,٥	٣,٠	٦,٥	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (المعدل السنوي)
كسبة من الناتج المحلي الإجمالي						
الأفخار والإدخار						
٩٢,٠	٩٢,٤	٩٣,٧	٩٥,٦	٩٦,٤	٩٤,٦	الاستهلاك الكلي
٢٨,١	٢٧,٨	٢٦,٨	٢٥,٧	٨,٢٦	٣٠,٧	الاستثمار الكلي
٢٦,٥	٢٦,٣	٢٦,٤	٢٥,٣	٢٧,١	٢٨,٤	إجمالي الإدخار الوطني
المالية العامة						
٣٣,٢	٣٢,٨	٣٤,٤	٣٢,٢	٣٢,٨	٣٥,٠	إجمالي الإيراد والمساعدات، منه
٢,٦	٢,٧	٣,٨	٣,٩	٤,٥	٤,٧	لمساعدات
٣٤,٦	٣٥,٧	٣٧,٧	٣٩,١	٣٥,٩	٣٨,٢	إجمالي الانفاق وصافي الاقراض
٤,٠-	٥,٥-	٧,٠-	١٠,٧-	٧,٧-	٧,٨-	العجز المالي قبل المساعدات
١,٤-	٢,٩-	٣,٢-	٦,٩-	٣,١-	٣,٢-	العجز المالي بعد المساعدات
القطاع الخارجي						
١,٨-	١,٧-	٠,٧-	٠,٠	٠,٤	٣,٣-	الحساب الجاري بعد المساعدات
٥,٣-	٥,٤-	٥,٥-	٤,٨-	٥,٥-	٩,٥-	الحساب الجاري قبل المساعدات
٧٨,٥	٨٤,٧	٩٣,١	٩٤,٣	١٠١,٤	١٠٩,٦	رصيد الدين العام الخارجي
معدل النمو السنوي						
٥,٩	٥,٢	٤,٢	٤,٠-	١,٠	٢,٥	الصادرات السلعية
٦,٢	٥,١	٤,٠	٦,٥-	٤,٤-	١٦,١	المستوردات السلعية
٥,٣	٤,٢	١,٧	٨,٢-	٠,٨	٢٧,٠	صافي حوالات العاملين
القطاع النقدي						
٢,٣	٣,٦	١,٩	٢,٠	٨,١	٠,٣	صافي الموجودات الأجنبية
٤,٩	٢,٩	٤,٢	٥,٦	٠,٣	٠,٠	صافي الموجودات المحلية
٧,٢	٦,٦	٦,٠	٧,٦	٧,٨	٠,٣	عرض النقد بمفهومه الواسع
٢,٠٦٧	١,٩٣٩	١,٦٧٥	١,٧٢٠	٢,١٦٤	١,٤٩٦	إجمالي الاحتياطات الرسمية (بالمليون دولار) (١)
١,٤٧٨	١,٣٥٦	١,٠٩٧	١,١٧٠	١,٦٩٤	٦٩٨	صافي الاحتياطات الرسمية (بالمليون دولار) (٢)
٦,١١٠	٥,٧٥٣	٥,٤٤٧	٥٢٣٧	٤,٩٤٦	٤,٧١١	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري (بالمليون دولار)

المصدر: البنك المركزي الأردني وتقديرات بعثة الصندوق

١. لا تشمل الذهب والسحب من صندوق النقد الدولي اعتباراً من عام ١٩٩٩
٢. لا تشمل ودائع البنوك بالعملة الاجنبية لدى البنك المركزي الاردني.